(المدى) تقترح تبني اضافة المشتقات النفطية الى البطاقة التموينية

مشروع رفع أسعار المشتقات النفطية ابتداءً من أول الشهر المقبل

بغداد / المدى

في ضوء تفاصيل مسودة مشروع رفع اسعار المشتقات النفطية سنجد مايأتي
١- إن البنزين العادي الذي ثبت سعر اللترِ الحالي بمبلغ (٢٠) ديناراً سيصبح سعره (٢٥٠) ديناراً أي بنسبة (١٢,٥) ضعفاً. ويبدو أن هذا القرار يعد أكبر عملية رفع للأسعار في التاريخ، فيما حددت الكمية المباعة منه بحدد (٥٦٨٨٨٣) لتراً، علماً بأن عملية رفع غير معلنة قد تمت لهذا المنتوج، حينما شرعت وزارة النفط بتعميم سعر (٥٠) ديناراً للتر الواحد بحجة أنها عممت البنزين المحسن على كل محطات التعبئة، فيما كان المنتوج الموزع فعلاً هو بنزين عادي رديء التصنيع، مما يجعل هذه الخطوة عملية سلب علنية ترتكب بحق المواطن.
٢- أما البنزين المحسن الذي يفترض بيعه حالياً بمبلغ (٥٠) ديناراً للتر الواحد، فقد تم رفع سعره وفقاً للمشروع إلى (٥٠٠) دينار للتر، أي بزيادة عشرة أضعاف من سعره، حيث حدد الجدول الكمية المباعة بعدد (١٢٤٣٠٤٠) لتراً. ٣- وإذا انتقلنا للنفط الأبيض الذي يفترض أنه يباع بمبلغ خمسة دنانير للتر الواحد، فقد حددته عشرة أضعاف مماثلة لسعره المقرر ليكون بخمسين دينارا للتر الواحد، لكن واضع المشروع لم ينتبه إلى أن السعر الحقيقي الذي يتم فيه التجهيز للمواطن قبل التسعيرة الجديدة هو أعلى حتى من تلك التسعيرة، لكن الرجل (واضع المشروع) أبعد ما يكون - كما يبدو - عن واقع التعاملات الميدانية. مما سيجعل السعر الفعلي للتر النفط وخاصة أبان موسم الشتاء بعلم الغيب. ٤- وحين كان سعر لتر زيت الغاز (الكاز) عشرة دنانير في التسعيرة القديمة أضحى حسب المشروع المستجد (٢٥٠) ديناراً أي بخمسة وعشرين ضعفاً. ٥- أما أسطوانة الغاز فقد تصور واضع المشروع أنها تباع بالسعر المثبت أمامه على الورق وهو (٢٠٠) دينار للأسطوانة الواحدة ليرفع سعرها إلى ألف دينار ولم يفطن الرجل إلى أنها تباع حالياً بألفي دينار وترتفع حسب الموسم لتصل إلى عشرة آلاف دينار فكم سيصبح سعرها في ضوء المستجدات التي ينوي واضعو المشروع فرضها؟ نخلص من كل تلك المقارنات إلى حقائق لابد أن تكون أكثر بؤساً على الواقع المعيشي للمواطن في كل تفاصيل حياته ولنضرب أمثلة بسيطة لما يجري في الشارع. المعروف أن النفس المصلحي لكل المتعاملين في سوق التبادلات يحملهم - بالضرورة - وتحت شتى الذرائع أن يرفعوا من سعر أية بضاعة أو خدمة يتعاطونها بأكثر من الارتفاع الحاصل في ثمن أية مادة أو خدمة يرتفع سعرها وتدخل في إطار مبهم بما يزيد على الضعف غالباً. فسائق الأجرة مثلاً، عندما يرتفع ثمن لتر البنزين إلى خمسين بالمئة مثلاً، تجده يطالبك بزيادة أجرة النقل إلى مئة بالمئة وصاحب المطعم الذي يرتفع سعر كيلوغرام الرز أو السمن مثلاً إلى عشرة بالمئة يتقاضى ما يزيد على الخمسين بالمئة ثمناً لوجبة طعام لم يزد من عديد المواد التي يستخدمها فيها إلا سعر مادة واحدة، السؤال هنا: كم ستزيد أجرة نقل المواطن إذا ما زاد سعر البنزين عشرة أضعاف وسعر زيت الكاز إلى خمسة وعشرين ضعفاً. لا نريد إجابة محددة على هذا السؤال لا من واضعي المشروع ولا من المعنيين في الشأن الاقتصادي، لأنها ستكون أرقاماً متباينة، لكنها - يقيناً - كلها تتعدى المضاعفات. وهو ما ينسحب حتماً على سعر رغيف الخبز وكأس الشاي، إن لم نقل حتى على تداعيات الفساد الإداري الذي يتزايد مع الأيام. طيب، ولو حاولنا أن نفترض (حسبة) بسيطة لتأثيرات ارتفاع سعر البنزين أو الكاز على مجمل النشاطات الاقتصادية، خاصة أن العملية لا تحسب على أساس حاجة المواطن، أي مواطن، لواسطة نقل توصله إلى بيته أو محل عمله حسب، فبائع الخضر يحتاج إلى واسطة نقل توصل بضاعته من علوة الخضر إلى دكانه، وقبله يحتاج الفلاح إلى واسطة اكبر توصل محاصيله من مزرعته إلى علوة الخضر، وربما صاحب مكتب بيع الخضر هو الآخر ومعه عماله والمشتغلون معه لابد أن يستقلوا واسطة نقل توصلهم إلى علوة الخضر، وهذه (الحسبة) تشمل الوصول والعودة بالتأكيد، فعندما تتضاعف أجرة النقل - باختلافها - بهذا الشكل (المرعب) من سيتحمل نتائجها؟ ألم تحسب كل هذه المضاعفات المرعبة على حساب المستهلك؟ كم سيصبح غرام الباذنجان؟ وكم سيبلغ ثمن البرتقالة الواحدة إذا ما تيسر لها من يقتنيها باستثناء المنتفعين من هذا القرار الذي يسعى - بالتأكيد - لزيادة شراء الأثرياء، وتصعيد بؤس الفقراء؟ وحكاية بائع الخضر تنطبق على كل الباعة والحرفيين وعمال الخدمات وتجار الشورجة، خاصة إذا تذكرنا حقيقة يبدو أن واضع القرار أهملها تماماً، هي أزمة الكهرباء التي يبدو أنها لا تنبئ إلا بأنها ستتصاعد مع الأيام، مما ألجأ غالبية عباد الله أن يضطروا للتعامل مع شاغل آخر، مع معاناة جديدة، هي مولدات الطاقة التي تستنزف من البنزين والكاز ما يعادل حاجة السيارات، لذلك عليك أن تحسب كلفة هاتين المادتين ليس في استنزافهما لما تبقى في جيوب أصحابها، بل في حساب أصحاب الورش والخدمات التي يستعملونها في أعمالهم لكلفها على حساب المستهلك في الآخر. هذه الأرقام الهائلة، فضلاً عن تأثيرها المباشر - بل القاتل - في ميزانية الفرد أو الأسرة، كم ستخلق من تأثير قاتل آخر في تصعيد (كافر) للتضخم النقدي الذي يتحجج بعض المسؤولين الماليين بما قطعوا من أشواط في سبيل الحد من تصاعده، حتى أعلنت جهة حكومية أنها أفلحت في تسجيل انخفاض بلغ ٢,٦ بالمائة، في الوقت الذي تؤكد الوقائع القائمة وما يجري من تداولات في حركة السوق اليومية أن تلك الإعلانات لا تعدو أن تكون تمنيات لا مكان لها على أرض الواقع، نعود لنسأل - دون أن ننتظر إجابة من واضعي القرار لأنهم لا يجرؤون على مواجهة هذه الحقيقة حتى بالذرائع كم ضعفاً سيسجله التضخم النقدي ليجعل كل (١٤٧٠) ديناراً عراقياً موازياً لدولار واحد في التبادلات المصرفية، لكنه في القيمة الفعلية قد لا يرجح أن تواجه آلاف من الدنانير أبسط خدمة أو سلعة في سوق التبادلات الفعلية.
لقد تبنت (المدى) ضرورة أن تنهض مؤسساتنا الوطنية في التشاور مع صندوق النقد الدولي الذي يزاول ضغوطه المتواصلة تعزيزاً لهذا النهج، بما يتم الاتفاق على تريث الصندوق في مطالبته حتى يتعافى الاقتصاد العراقي وينهض بمهماته في تسوية أزماته وإنعاش آلياته المختلفة، لكننا فوجئنا برسائل عتاب وتكذيب للمعلومة ودعوة لالتزام الدقة والأمانة في ممارسة عملنا الصحفي، بل أنذرنا من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية بأنها ستقاضينا أمام المحاكم، لكننا رفضنا الابتزاز ومع ذلك رفضنا نشر التكذيب الذي طولبنا به اقتناعاً بثقتنا بما نشرناه، وها هي المستجدات تؤكد مصداقية ما حذرنا منه، وما زلنا على قناعة تامة بإمكانية تبني مشروع وطني للتحاور مع مؤسسة صندوق النقد الدولي للحد من ضغوطها بشأن رفع الدعم عن المشتقات النفطية أو سلة الغذاء، وصولاً إلى تمكن الأجهزة الاقتصادية والتنموية العراقية من حل معضلاتها والنهوض بعراق معافى يمكن له أن يتعاطى مع اشتراطات اقتصاد السوق ويلبي متطلبات منظمة التجارة العالمية الحرة، وصندوق النقد الدولي بعد أن يعزز فعاليته الاقتصادية ويباشر برامجه التنموية والانتاجية المتنوعة.
وفي هذا الاطار تدعو (المدى) المؤسسات المعنية لوزارات النفط والمالية والتخطيط فضلاً عن الباحثين الاقتصاديين والاكاديميين المختصين لعدد من الحلقات الدراسية لدراسة ابعاد هذا المشروع وايجاد البدائل الكفيلة بتجاوز المؤشرات الحرجة فيه خلال الايام القريبة ،كما تدعو (المدى) كل المهتمين بتلك المشكلة وجموع قرائنا لاغناء تلك الحلقات بالاراء والافكار والملاحظات الجديرة بتعزيز فاعليتها وتصويب ادائها.

(المدى) تكشف النتائج السلبية المحتملة للمشروع في حالة تبنيه دون تعديل

فيما يلي المؤشرات التي رفعها وزير المالية الى مجلس الوزراء في اجتماعه الاخير والتي اعتمد عليها في تبني مشروعه برفع الدعم عن المشتقات النفطية ورفع اسعارها..

١- الموارد المالية

بلغت تقديرات الإيرادات المتوقع الحصول عليها لسنة ٢٠٠٥ (٣٤٩٦١).مليار.دينار.مقابل (٢٨٩٥٨,٦) مليار دينار أي بزيادة مقدارها (٦٠٠٤,٤) مليار دينار.
إن الزيادة الحاصلة جاءت نتيجة:
أ- تعديل أسعار بيع النفط الخام المصدر ليصبح بمعدل (٣٨) دولاراً للبرميل الواحد خلال النصف الأول من العام الحالي و(٤٠) دولاراً للبرميل الواحد خلال النصف الثاني بحيث أصبح إجمالي إيرادات النفط الخام المصدر (٣٢٥٤٢) مليار دينار مقابل (٢٥٦٢٣) مليار دينار أي بزيادة مقدارها (٦٩١٩) مليار دينار وبمعدل إنتاج تصدير (١,٦٥) مليون برميل يومياً خلال النصف الثاني مقابل تصدير (١,٤) مليون برميل خلال النصف الأول.
ب- تم تعديل أسعار بيع المشتقات النفطية واعتباراً من ٩/١/ ٢٠٠٥ حيث يتوقع أن يتحقق مبلغ مقداره (٥٤٠,٩) مليار دينار للسنة الحالية.
ج- كما تم استبعاد مبلغ (١٥٠٠) مليار دينار قدر ضمن إيرادات الموازنة الفيدرالية لكون تعديل أسعار بيع المشتقات النفطية كان على أساس العمل به اعتباراً من ٢٠٠٥/١/١
د- اقترح زيادة وفرض رسوم وضرائب جديدة عن رسم إقامة ورخصة عمل الأجانب، رسوم حيازة وحمل السلاح، رسوم عن تسجيل المركبات، ضرائب على الشاحنات الداخلة من غير الموانئ العراقية.
حيث يتوقع الحصول على زيادة مقدارها (٤٢,٥) مليار دينار إضافة إلى فرض بعض الرسوم والضرائب التي ستنعكس مواردها على موازنة سنة ٢٠٠٦ مثل ضريبة الهاتف النقال ونشير إلى بقاء تقديرات الموارد الأخرى للمصادر المختلفة دون إجراء أي تعديل عليها.

٢- النفقات

تولت هذه الوزارة تحليل ودراسة مقترحات الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بتخصيص مبالغ جديدة إضافية إلى لموازنة الفيدرالية المصدقة لعام ٢٠٠٥ ذلك في ضوء الامكانات والموارد المالية المتوقعة للعام الحالي بهدف إنجاز المهام والأنشطة المختلفة المكلفة بها حيث بلغت المبالغ التي تضمنتها الموازنة التكميلية (٣٩٩٠,٥) مليار دينار وبذلك سيكون إجمالي إنفاق الموازنة الفيدرالية لسنة ٢٠٠٥ (٣٩٩٧١,٥) مليار دينار مقابل (٣٥٩٨١) مليار دينار أي بنسبة نمو (١١٪) وكالآتي حسب أهميتها النسبية لإجمالي الانفاق:
أ- الرواتب والرواتب التقاعدية: بلغت نسبتها لإجمالي نفقات الموازنة (١٩,٣٪) من إجمالي الانفاق نتيجة تخصيص المبالغ اللازمة عن مخصصات أعضاء الجمعية الوطنية والحماية وزيادة مخصصات الخطورة والمنصب لمنتسبي وزارة الداخلية ومنح مخصصات الخدمة الجامعية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكلفة فتح (٣٠) سفارة في الخارج وغيرها.
ب- السلع والخدمات: حيث بلغت نسبتها (١٢٪) من إجمالي الانفاق ذلك لتأمين النفقات التشغيلية للجمعية الوطنية ومجلس الوزراء ونفقات البعثات الدراسية في الخارج وغيرها.
ج- النفقات التحويلية: بلغت نسبتها (٤٠,٩٪) من إجمالي النفقات والزيادة نتيجة تخصيص مبالغ جديدة أهمها:

المبلغ / مليار دينار	المفردات
٣٠٠	تسوية جزء من الديون التجارية
٢٢٥	نفقات شراء الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية
٢٢٠	نفقات ومستلزمات الانتخابات لتصبح (٥٠٠) مليار دينار
١٥٠	نفقات الإحصاء السكاني
٥٠	رفع مستوى الأداء الضريبي
٤٧,٤	مديونية البنك الإسلامي
٤٥	مستلزمات الدستور
١٥,٧	تعويضات المواطنين التي سبق أن تم منحها إلى العسكريين في أثناء النظام السابق
٢٠	دعم شركة الموانئ
٦	أجور تدقيق حسابات Kpmg

إضافة إلى تنزيل مبلغ مقداره (١٤٩,٩) مليار دينار من احتياطي الطوارئ لتأمين طلبات بعض الوزارات التي ظهرت الزيادة فيها ضمن فقرات الرواتب والسلع والخدمات.
د- تعويضات الحرب: بلغت نسبتها (٤,١٪) من إجمالي الانفاق وذلك لزيادة تلك التخصيصات بمقدار (٣٤٢) مليار دينار نتيجة تعديل إيرادات بيع النفط الخام المصدر استناداً لقرار مجلس الأمن (١٤٨٣).
هـ- النفقات الاستثمارية: بلغت نسبتها (٢٣٪) من إجمالي النفقات وجاءت الزيادة نتيجة تخصيص المبالغ التالية ضمن الموازنة التكميلية:

المبلغ / مليار دينار	المفردات
٧٥٠	مشاريع تنمية الأقاليم (بما فيها أمانة بغداد)
٣٠٠	مشروع إنعاش الأهوار على أن يجري تنفيذ العمل على مدى ٥ سنوات اعتباراً من عام ٢٠٠٥ من أصل التخصيص المقترح البالغ (٥١٥٥) مليار دينار
٢٧٠	تشكيل مصارف للتنمية الاقليمية(البصرة ١٥٠ مليار دينار، الموصل ٦٠ مليار دينار، أربيل أو السليمانية ٦- مليار دينار)
١١٠	تأهيل محطات الكهرباء
٣٠	عن البنى التحتية لمشاريع الاتصالات
٣٧,٥	إعمار مدينة سامراء
١٥	رواتب المكلفين وإعمار جوامع الفلوجة

و- تمت زيادة تخصيصات فوائد حوالات الخزينة بنسبة (٠,٧٪) من إجمالي الانفاق وبزيادة مقدارها (١٢٩) مليار دينار.
ز- كما تضمنت الموازنة التكميلية تخصيصات إضافية لإقليم كردستان تمثلت بـ:

المبلغ / مليار دينار	المفردات
١٦٥,٧	نفقات تشغيلية
٨٣,٧٣	نفقات المشاريع الاستثمارية
٥٧	المبالغ عن عقود مذكرة التفاهم
٦٠	من تخصيصات تنمية المصارف الإقليمية

وبهذا يكون إجمالي التخصيصات الإضافية لإقليم كردستان ضمن الموازنة التكميلية ما مقداره (٣٦٦,٤٣) مليار دينار إضافة إلى ما سيتم تخصيصه لإقليم كردستان من إجمالي تخصيصات مشاريع تنمية الأقاليم التي سيتم رصده ضمن موازنة وزارة المالية.
٣- الفجوة المالية (العجز في الموازنة التكميلية)
بلغ العجز المتوقع (٥٠١٠,٥) مليار دينار مقابل (٧٠٢٢,٤) مليار ضمن الموازنة الفيدرالية المصدقة لسنة ٢٠٠٥,
مع التقدير

جدول ١

جدول أسعار وكميات المنتجات النفطية الحالية والمقترحة

ت	نوع المنتوج	سعر البيع/ دينار/لتر		الكمية المباعة	مقدرة / الف دينار		مقدار الدعم/دينار/لتر		المدعوم (٤) شهور	
		الحالي (١)	المقترح (٢)	(٣)	الحالية ٣*١ (٤)	المقترحة ٣*٢ (٥)	الحالي ٤*١ (٦)	المقترح ٤*٢ (٧)	الحالي (٨)	المقترح (٩)
1	بنزين خصوصي	250	30	5688893	1422220750	113777860	137.5	11	20859237	2607404 70
2	بنزين محسن	500	50	1243040	621520000	62152000	275	11	4557813	1139453 33
3	نفط ابيض	50	5	305587	15279350	1527935	30	3	305587	3055870
4	زيت وقود (كاز)	250	10	6528765	1632191250	65287650	75	3	6528765	1632191 25
	المجموع				3691211350	242745245			32251402	5409607 98
5	اسطوانة الغاز	1000	200		1107588777000	221517755400				

لم تخضع للدعم وبترقب غير ذلك زيادة حصة الخزينة من ارباح الشركة

التسعيرة الجديدة اعتبار من 2005/9/

جدول رقم (3)

جدول بالموارد المالية المقترحة لزيادة موارد الخزينة (مصادر التمويل) خلال سنة 2005

(مليون دينار)

ت	المفردات	تقديرات الزيادة المتوقعة 4 اشهر	6 اشهر	سنة	الملاحظات
1	تعديل اسعار بيع المشتقات النفطية (الوقود)	874.8	1312.5	2625.0	زيادة هذه الايرادات مستمدة ضمن ايرادات سنة 2006 كحساب حصة مستردة من ارباح الشركات لنهاية عام 2005
2	تعديل اسعار بيع المشتقات النفطية (مكس)	540.9	811.4	1622.8	نفس المقترح عند مرجع بتعديل 1
3	فرض رسوم على اقامة الاجانب ورخصة العمل بقطر (375) الف دينار	5	7.5	15.0	
4	تعديل رسوم حمل وحيازة السلاح لتصبح (30) الف دينار	5	7.5	15.0	
5	فرض ضريبة على الشحنات الداخلة من غير الموانئ العراقية بمقدار (303) الف دينار	25	37.5	75.0	
6	فرض ضريبة على شركات الهواتف النقالة بما يعادل (10%) من دخول الشركات	10	15.0	30.0	حالياً تتولى الهيئة العامة للضرائب (15%) ضريبة دخل على ارباح الشركات وبذلك تصبح (25%) على شركات الهواتف الثلاثة عدا ما اضافة المقترحة اعلاه (10%) ستتحقق سنة 2006
7	التعاون مع البلدان المانحة (اليابان، ايران، بلجيكا دون التفريج) في اصدار تأشيرة دخول مقدارها (75) الف دينار على الزوار	20	30.0	60.0	خدمة بخدمات اضافية لا تشمل ايرادات الخزينة
8	فرض رسوم على السيارات بمبلغ (45) الف دينار	7.52	11.3	22.5	
9	عوائد صادرات النفط الخام		6919.0		تم احتسابها على اساس التصدير بمعدل (1.6) مليون برميل يومياً من خط انبوب (بيجي-جيهان) بواقع (38) دولار (البرميل) للنصف الاول و(40) للنصف الثاني من السنة ما فقط للنصف الاول بمعدل (850) الف برميل يومياً بسعر (40) دولار للبرميل وسعر (40) دولار للبرميل للنصف الثاني من السنة وفق الظروف الاعتيادية

(1-1)